جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحزب الوطني الديمقراطي والنظام السياسي في مصر
٢٠٠٢-٢٠٠٧

رسالة ماجستير في العلوم السياسية

إعداد
سالي محمود المرسى النادي عاشور

إشراف
الأستاذة الدكتورة / شادية فتحى ابراهيم
(الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية)

٢٠٠٩

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير

في/ العلوم السياسية

بتقدير/ جيد جيدا

بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٩

بعد استيفاء جميع المتطلبات

اللجنة

	الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١	أ.د/ أكرام عبد القادر بدر الدين	الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية	
٢	أ.د/ محمود محمد أبو العينين	أستاذ العلوم السياسية – وكيل معهد الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة	
٣	أ.د/شادية فتحي إبراهيم	الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية	

إهـــــــداء

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل

إلى الوجود

الفهرس

الفهرس	١
مقدمة	٥
الفصل الأول : الفصل التمهيدى المبحث الأول :الأحزاب السياسية فى النظم المعاصرة أولا : تعريف الحزب السياسى ثانيا : وظائف الأحزاب السياسية فى النظم المعاصرة ثالثا : التغير فى دور الأحزاب السياسية المبحث الثانى : الأحزاب فى النظام السياسى المصرى أولا : نشأة الأحزاب السياسية ثانيا : التحول نحو التعددية الحزبية ١٩٧٦ ثالثا : الأحزاب السياسية فى النظام السياسى المصرى منذ عام ١٩٨١	١٩
الفصل الثاني:نشأة و تطور الحزب الوطني الديمقراطي المبحث الأول: الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٧٨ – ٢٠٠٢. أولا: نشأة الحزب و بنيته التنظيمية ثانيا: الحزب و الانتخابات البرلمانية ١٩٨٤– ٢٠٠٠ المبحث الثاني:الحزب الوطني الديمقراطي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧. أولا: تطوير الإطار الفكري للحزب الوطني الديمقراطي " الفكر الجديد" ثانيا:الحزب و الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ٢٠٠٥	٤٥

الفصل الثالث: الحزب الوطني الديمقراطي و الحوار مع الأحزاب السياسية. **المبحث الأول : مبادرات الأصلاح لدى القوى السياسية فى مصر** **أولا: البرنامج الاصلاحى للحزب الوطنى الديمقراطى** **ثانيا : البرامج الاصلاحية لدى القوى السياسية المصرية** **المبحث الثاني:الحوار الوطني بين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب السياسية.** **أولا: الحوار الوطني** **ثانيا: نتائج الحوار الوطني**	٨٨
الفصل الرابع: الحزب الوطني الديمقراطي و السياسات الحكومية في مصر **المبحث الأول : الحزب الوطني الديمقراطي و وضع السياسات العامة في مصر** **أولا: آلية وضع السياسات فى الحزب الوطني الديمقراطي** **ثانيا: رؤية الحزب لقضايا السياسة العامة** **المبحث الثانى: التنسيق بين سياسات الحزب الوطني الديمقراطي و السياسات الحكومية** **أولا: السياسات المتعلقة بالإصلاح السياسي** **ثانيا: السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي**	١١٢
الخاتمـــــــــــة	١٥٨
قائمة المراجع	١٦٢

فهرس الجداول

رقم (١)	يوضح الأحزاب السياسية المصرية و تاريخ تأسيسها	٤٢-٤٣
رقم (٢)	يوضح الأمناء العامين للحزب الوطني الديمقراطي منذ نشأة الحزب و حتى عام ٢٠٠٧	٥١
رقم (٣)	يوضح عدد المقاعد البرلمانية و النسبة التي حصل عليها الحزب الوطني الديمقراطي مقارنةً بباقي الأحزاب السياسية الأخرى خلال الفترة من ١٩٨٤ وحتى٢٠٠٠	٦٦
رقم (٤)	يوضح المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥	٧٩
رقم (٥)	يوضح عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون في الانتخابات الرئاسة٢٠٠٥	٨٠
رقم (٦)	يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥	٨٦

المقـدمـــة

تنبع أهمية البحث في موضوع الأحزاب السياسة من أنها من أهم الظواهر السياسية في علم السياسة وهي من المقدمات أو الركائز الأساسية في معظم الدول الديمقراطية الحديثة، بل يمكن القول انه قلما نجد نظاماً ديمقراطياً في العالم المعاصر بعيداً عن وجود الأحزاب التي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في الحياة السياسية وفي صنع القرار السياسي.

فالديمقراطية في معناها الدقيق والشامل هي مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة السياسة وبما أنه يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها :حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة،أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين،أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة [١].

إذن فإن المشاركة بالتصويت في الانتخابات الحرة و النزيهة تعتبر أحدى أهم وسائل المشاركة[٢] ، ولكن هذه الوسيلة تبدو غير كافية لأن الانتخابات النيابية تجري دورياً كل أربع أو خمس أو ست سنوات ويبقى المواطن وحيداً إزاء السلطة القوية والمتماسكة ، من هنا ولدت الرغبة في إيجاد وسيلة اتصال مستمرة بينه وبين السلطة تمكنه من المشاركة الفعلية عبر العمل الجماعي، فنشأت بعض التنظيمات التي سعت إلى لعب دور الوسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة والى التأثير بفاعلية كبيرة في سياسة هذه السلطة هذه التجمعات تعرف بالقوى السياسة و من هذه التنظيمات: الأحزاب السياسة، جماعات المصالح،و النقابات [٣]، كما أنه لا يمكن إغفال التنظيمات الثقافية والدينية و هنا تجدر الإشارة إلى أن أي تجمع يمكن أن يتحول إلى قوة سياسة ، إذا عمل من اجل التأثير على توجهات الحكومة بهدف اعتماد سياسة معينة في مجال من المجالات.

كما أنه في العصر الراهن أغلب الأنشطة يمكن أن يكون لها امتدادات سياسة، مهما كان هذا النشاط بطبيعته بعيداً عن السياسة، و يرجع ذلك إلى اتساع نطاق وظائف الحكومة وشمولها مختلف النشاطات البشرية. وفي الدولة الحديثة توجد قوى سياسية متنوعة، منها ما هو منظم

---

(١) كمال المنوفى ،الثقافة السياسية المتغيرة ،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،١٩٧٩)، ص ٧٨ .

(٢) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسة، ترجمة على مقلد و عبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار ١٩٨٠) ص ٣٥٦.

(٣) كمال المنوفي،أصول النظم السياسية المقارنة،(الكويت:شركة الربيعان للتوزيع والنشر١٩٨٧)ص١٦٧-٢٠٧.

جيداً وعلى درجة عالية من الفاعلية، ومنها ما هو غير منظم أو ضعيف التنظيم واقل فاعلية، منها ما هو دائم و منها ما ينشأ في ظروف معينة ويزول بزوالها.

من هنا تأتي دراسة الأحزاب حيث تعتبر من أهم القوى السياسية الفاعلة في المجتمع والمؤثرة في توجهات السلطة الحاكمة، حيث أنه في الواقع لا يمكن أن يستقيم العمل السياسي ولا السلطة السياسية الحاكمة في أي بلد من البلدان بدون وجود الأحزاب السياسة المعبرة عن إرادة وأراء الفئات الواسعة في المجتمع، خاصة و أن النظم الآخذة في التحديث تحتاج إلى الأحزاب .

و يرى البعض أن التعددية السياسية تتمثل في تعدد الأحزاب السياسية وتداول السلطة بينها، ومن ثم إمكانية التغيير السلمي[١]، وهذه التعددية السياسية تقوم أساساً على وجود الأحزاب المختلفة ، ورفض فكرة حكم الحزب الواحد ، ومن غير الممكن تصور الديمقراطية الحديثة دون أحزاب ، فالتعددية الحزبية من ركائز الحراك والعمل السياسي[٢] ،

و علي الجانب الأخر يري آخرون أن العنصر الأهم لقيام حراك سياسي هو بناء المؤسسات السياسية أو بعبارة أخري إكساب المجتمع الصفة المؤسسية بما يحافظ علي استقرار النظام ويكسبه الشرعية السياسية[٣] وعادة ما يتألف النظام الديمقراطي من عدة مؤسسات رئيسية بخلاف السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ويأتي في مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية وجميعها مؤسسات تساعد علي الانتقال السلمي للسلطة السياسية كما أنها تفرز المرشحين في الانتخابات.

و تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة هامة و هي خصوصية مفهوم الحزب السياسي في سياق الدول النامية فبالرغم من وجود مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها – و هي في الغالب مستقاه من خبرات تطور النظم السياسية و الحزبية في الديمقراطيات الليبرالية – لكنه في حال تطبيق هذه العناصر والمعايير بشكل صارم على التنظيمات المعروفة بالأحزاب في الدول النامية

---

(١) على الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، في إسماعيل صبري عبدا لله (محرر) "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٧)، ص ٤٠.

(٢) عزمي بشارة، مدخل لمعالجة الديمقراطية، (فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥)، ص١٤٢.

(٣) Philippe C. Schmitter and Terry Lynn Karl, "What Democracy is and is not", Journal of Democracy, vol (2), summer, 1991.pp.81-82.

فسوف يتم استبعاد العديد منها[1]، و يمكن ملاحظة هذا بوضوح من خلال وجود بعض التيارات والجماعات التي تقوم ببعض وظائف الأحزاب السياسية رغم أنها ليست أحزابا رسمية ، و وجود أحزاب رسمية و لكنها لا تقوم بأي من الوظائف المفترض أن تقوم بها ، ويمكن أيضا التدليل على ذلك أيضا بظاهرة أخرى هي افتقاد تلك الأحزاب للاستقلالية عن الدولة و التي تعتبر سمة أساسية للأحزاب في الديمقراطيات الليبرالية في الغرب.

أولا:إشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة دور الحزب الوطني الديمقراطي في النظام السياسي المصري، وتأثير تبنى الحزب مجموعة من السياسات – التي أعلن أنها تهدف إلى تطوير البنية التنظيمية للحزب – على هذا الدور خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧.

ثانيا:نطاق البحث

١ –النطاق الموضوعي

تحاول الدراسة أن تقف على طبيعة التغيير الذي حدث في دور الحزب في النظام السياسي عقب إعلان الحزب تبنى مجموعة من السياسات التطويرية و سوف يركز الباحث على دراسة ما يلي:

أ- توظيف مجموعة من المفاهيم – مثل التكيف ، التعقد البنائي و التنظيمي ، الاستقلال ، التماسك الحزبي – في دراسة الإطار التنظيمي للحزب الوطني الديمقراطي خلال الفترة من (١٩٧٨ –٢٠٠٧) وكذلك دراسة أداء الحزب في الانتخابات البرلمانية على أساس تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين المرحلة السابقة للفكر الجديد الذي أعلنه الحزب و المرحلة التالية له – منذ عام ٢٠٠٢ – و التي شهدت محاولات لتطوير الحزب.

ب – آثار تبنى الحزب مجموعة من السياسات – التي أعلن الحزب أنها تهدف إلى تطوير البنية التنظيمية الحزب – على دوره في النظام السياسي خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧، من خلال دراسة مجموعة من القضايا يمكن تناولها من خلال:

- طبيعة العلاقة بين الحزب و القوى السياسية في الدولة
- الحزب و قضايا الإصلاح السياسي و الاقتصادي.
- الحزب و وضع السياسات العامة للدولة.

٢ – النطاق الزمني

---

(١) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد١١٧، ١٩٨٧) ص ١٦١.

سيتم التركيز على دراسة دور الحزب الوطني الديمقراطي في النظام السياسي خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧.

و يرجع اختيار هذه الفترة إلى صلاحيتها لدراسة النقاط المطروحة في النطاق الموضوعي، ولارتباطها بالتغيرات في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على دراسة الأحزاب السياسية في مصر، كما يلي:

أ . *بداية المدى الزمني* (عام ٢٠٠٢) و يرجع اختياره إلى أن هذا العام شهد المؤتمر العام الثامن للحزب الوطني الديمقراطي و الذي تم الإعلان فيه عن تبنى الحزب لمجموعة من السياسات التي تهدف إلى تطوير بنية الحزب.

ب- *نهاية المدى الزمني* (عام ٢٠٠٧) حيث شهد هذا العام المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي.كما أنه العام الذي طرحت فيه التعديلات الدستورية التي طالت ٣٤ مادة من مواد دستور عام ١٩٧١.

ثالثا:أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات نظرية و عملية و ذلك على النحو التالي:

١- اعتبار نظري يتمثل في أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي و من ثم فانه من الأهمية بمكان دراسة بنية الأحزاب و درجة مؤسسيتها، هذا بالإضافة إلى محدودية الدراسات العلمية التي تناولت بالتحليل الحزب الوطني الديمقراطي ودوره في النظام السياسي مصري.

٢-أهمية عملية تتمثل في أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم صورة عن الأوضاع الداخلية للحزب الوطني الديمقراطي و هو الحزب الحاكم في مصر، خاصة و أن الحزب الوطني الديمقراطي قد أعلن منذ عام ٢٠٠٢ عن محاولات لتطوير البناء الداخلي، و إلى أي مدى كانت هذه المحاولات ذات اثر ايجابي على البناء المؤسسي للحزب و أثر ذلك على دور الحزب في النظام السياسي المصري.

رابعا:الأسئلة البحث

يمكن بلورة السؤال الرئيسي الذي تطرحه الدراسة كما يلي:

(١) ما هو دور الحزب الوطني الديمقراطي في النظام السياسي خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧؟

و يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي، عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

(٢) ماهية التغيير الذي طرأ على بنية الحزب – منذ عام ٢٠٠٢ – و أثر هذا التغيير على مستوى المؤسسية في الحزب ؟

(٣) ما هو أثر التغيير داخل الحزب على دوره في النظام السياسي المصري منذ عام ٢٠٠٢ و حتى عام ٢٠٠٧؟

(٤) ما هية العلاقة بين الحزب و القوى السياسية في الدولة ؟

(٥) ما هو موقف الحزب من قضايا الإصلاح السياسي و الاقتصادي ؟

(٦) ما هو دور الحزب في وضع السياسات العامة للدولة ؟

سادسا:الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية، و يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولا: دراسات تناولت الإطار النظري للأحزاب السياسية و من أمثلة تلك الدراسات دراسة أسامة الغزالي حرب بعنوان " الأحزاب السياسية في العالم الثالث "[١] حيث قدمت الدراسة عرضا نقديا لأهم النظريات والكتابات التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية في العالم الثالث منذ الخمسينيات، بالإضافة إلى تحليل دور تلك الأحزاب في عملية التحديث و التنمية، و دراسة حورية مجاهد بعنوان " نظام الحزب الواحد في أفريقيا : بين النظرية و التطبيق "[٢] حيث تتناول موضوعات مثل التعريف بنظام الحزب الواحد في أفريقيا و أسباب انتشار نظام الحزب الواحد وخصائص هذا النظام ، كما تعد الدراسة بمثابة تأريخ لنظام الحزب الواحد في أفريقيا ، ودراسة حسنين توفيق بعنوان " دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث "[٣] و التي حاولت رصد وتحليل اتجاهات دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث و دراسة كمال المنوفى" أصول النظم السياسية المقارنة"[٤] و قد قامت الدراسة بتناول المؤسسات و الوظائف غير الحكومية و من بينها الأحزاب

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و العلوم والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة عدد١١٧ ،١٩٨٧).

(٢) حورية مجاهد، "نظام الحزب الواحد في أفريقيا: بين النظرية و التطبيق "، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٧).

(٣) حسنين توفيق " دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث " في د. على الدين هلال ، د. محمود إسماعيل (محرران)، "اتجاهات حديثة في علم السياسية في العالم الثالث"، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة ١٩٩٩).

(١) كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للتوزيع والنشر ١٩٨٧).

السياسية ، حيث ركزت الدراسة على تعريف مفهوم الحزب ، نشأة الأحزاب السياسية ، تصنيف الأحزاب السياسية ، بالإضافة إلى وظائف الأحزاب السياسية. و دراسة موريس ديفرجيه " الأحزاب السياسية " [١] و التي تنقسم إلى قسمين، الأول يتعامل مع الأحزاب السياسية ذاتها متضمنا نشأتها و تحليلا لأطرها التنظيمية و أنماط العضوية بها و كذا الأنماط المختلفة لإدارة الأحزاب ، أما القسم الثاني فيتعرض لخصائص النظام الحزبي[٢] و دراسة جوزيف لابالومبار بعنوان " الأحزاب السياسية و التنمية السياسية "[٣] و التي تتناول الأحزاب ونشأتها و تطورها و كذلك دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية، بالإضافة إلى موضوعات أخرى تتعلق بطبيعة و أدوار الأحزاب السياسية في مناطق مثل أوربا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، و تركيا. دراسة سيجموند نيومان " نحو دراسة مقارنة للأحزاب السياسة "[٤] التي يسعى فيها إلى تطوير نموذج أكثر تفصيلا لأنواع الأحزاب السياسية ، و بيان مدى اختلاف وظائف الأحزاب تبعا لاختلاف درجة الديمقراطية التي تتوفر في النظام السياسي ودراسة فيكى راندال بعنوان "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" [٥] و التي تؤكد على أهمية دراسة أحزاب العالم الثالث ، حيث يحتوى الكتاب على دراسة مفصلة للمناطق المختلفة في العالم الثالث و النظم الحزبية السائدة والدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في كل منطقة على حدة .

و سوف تستفيد الباحثة من هذه الدراسات في إعداد الجزء النظري في الدراسة.

ثانيا: دراسات تناولت النظام السياسي المصري بصفة عامة و من أمثلة تلك الدراسات دراسة على الدين هلال (وآخرون) بعنوان "تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١"[٦] و تتعرض هذا

---

(٢) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد و عبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠).

(٣) يتناول هذا القسم من الدراسة خصائص النظام الحزبي بأنواعه الثلاثة الرئيسية نظم الحزب الواحد، نظم التعددية الحزبية و نظم الحزب الواحد.

(٤) Joseph Lapalombara & Mayron Weiner (eds.), Political Parties and Political Development, (Princeton University Press, 1966).

(٥) Sigmund Neuman , *" Towards a Comparative study of Political Parties "* in Hanry Eckstein & David E. Apter (editor) , Comparative Politics : a reader ,(London :The Free Press of Glencoe 1963) P. 351 – 367.

(٦) Vicky Randall (ed.), Political Parties in the Third world, (London: SAGE Publications, 1998).

(١) على الدين هلال (و آخرين)، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦).

الدراسة لفترة حكم الرئيس السادات متناولا مؤسسات النظام السياسي ، كما تعرض للسياسات الاقتصادية في تلك الفترة و التي صاحبت العودة إلى التعدد الحزبي مرة أخرى ودراسة أماني عبد الرحمن صلاح بعنوان "التطور الديمقراطي في مصر : ١٩٧٠ – ١٩٨١ : دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات " [١]و تتناول هذه الدراسة دور القيادة في إحداث التحول الديمقراطي و العودة إلى التعددية الحزبية في السبعينات و دراسة وفاء سعد الشربينى بعنوان "تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨٦" [٢]و اثر التحولات التي طرأت على النظام السياسي في حقبة السبعينات و كذلك فحص السمات الاجتماعية و الثقافية و المهنية لأعضاء النخبة الحاكمة و استخلاص أهم سمات النخبة السياسية المصرية الحاكمة خلال هذه الفترة و دراسة إكرام عبد القادر بدر الدين بعنوان " ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠"[٣] و يتناول فيها الباحث الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في مصر إبان عهد عبد الناصر ، و تتعرض لعدة قضايا مرتبطة بالنظام كالقيادة السياسية و العنف السياسي و المقدرة الإشباعية للنظام السياسي و دراسة هالة مصطفى بعنوان "النظام السياسي و استراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة : دراسة لحالة مصر ١٩٧٠ – ١٩٨٩" [٤]

.

هذه الدراسات سوف تفيد الباحثة في تكوين رؤية شاملة لدور الأحزاب في النظام السياسي المصري.

---

(٢) أماني عبد الرحمن صالح: التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠-١٩٨١، دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

(٣) وفاء سعد الشربينى، تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصر ١٩٧٠-١٩٨٦، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

(٤) إكرام عبد القادر، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١).

(٥) هالة السيد مصطفى، النظام السياسي و استراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة: دراسة لحالة مصر ١٩٧٠ – ١٩٨٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

ثالثا: دراسات تناولت دراسة حالة بعض الأحزاب السياسية في مصر و من أمثلة تلك الدراسات دراسة وحيد عبد المجيد بعنوان "الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية "،[١] و قد قامت الدراسة بتحليل البناء التنظيمي للأحزاب السياسية في مصر و مدى توافر الديمقراطية داخل هذا البناء من زاوية طبيعة العلاقة بين قيادة الحزب و أعضائه و كيفية ممارسة السلطة داخل الأحزاب و طبيعة العلاقة بين القيادة و القواعد، ودراسة اشرف محمد عبد الله بعنوان " اثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية"[٢]، حيث أن الأحزاب تعمل في ظل اطر تنظيمية واجتماعية و ثقافية و اقتصادية و ما لهذه الأطر من تأثير على فاعلية الأحزاب ، و دراسة صافيناز الطاروطى " المؤسسية و الإصلاح : دراسة حالة الحزب الوطني الديمقراطي"[٣]و التي ركزت على دراسة الحزب الوطني الديمقراطي منذ إنشائه عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٤ و دراسة إيمان محمد حسن بعنوان " وظائف الأحزاب في نظم التعددية السياسية المقيدة "[٤] و تتناول هذه الدراسة الوظائف التي يقوم بها حزب التجمع و أدائه من خلال بحث وظائف المشاركة السياسية و التنشئة السياسية ، و تجميع المصالح ، و قد تعرضت هذه الدراسة إلى المحددات الداخلية و الخارجية لأداء حزب التجمع لوظائفه و دراسة نورا عبد الله حسن بعنوان " حزب العمل الاشتراكي في الحياة السياسية المصرية ١٩٧٨ – ١٩٨٩ "[٥] وتتناول هذه الدراسة الإطار التاريخي لنشأة حزب العمل وإطاره الفكري و هيكله التنظيمي ونخبته السياسية و التحالف الإسلامي ، و دراسة وحيد عبد المجيد بعنوان " الأساس الاجتماعي لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤ – ١٩٨٦"[٦] و تتناول

---

(١) وحيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية، دراسة مقارنه ١٩٧٦-١٩٨٧، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

(٢) اشرف محمد عبد الله، اثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية في مصر ١٩٨٤-١٩٩٥، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٠).

(٣) Safinaz El Tarouty, Institutionalization and Reform: The case of the National democratic party in Egypt, Master of Arts (The American University in Cairo 2004).

(٤) إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب في نظم التعددية السياسية المقيدة، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

(٥) نورا عبد الله حسن، حزب العمل الاشتراكي في الحياة السياسية المصرية ١٩٧٨ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

(١) وحيد عبد المجيد، الأساس الاجتماعي لحزب الوفد الجديد ١٩٨٢-١٩٨٦، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

هذه الدراسة الأساس الاجتماعي لحزب الوفد الجديد ، و ذلك من خلال دراسة النخبة السياسية للحزب و فكره السياسي و الاجتماعي ، وموقفه تجاه بعض القضايا ، و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي تعرضت لحزب الوفد و دراسة السيد زهره بعنوان " أحزاب المعارضة و سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر "[١] و قامت هذه الدراسة بعرض لمواقف الأحزاب المعارضة من قضايا الانفتاح الاقتصادي والتي انتهجتها مصر في السبعينات و دراسة محمد سيد أحمد بعنوان " مستقبل النظام الحزبي في مصر "[٢] حيث تقدم عرضا للنظام الحزبي في مصر و التعددية الحزبية و مستقبلها منذ السبعينات و دراسة صلاح سالم زرنوقة بعنوان " المنافسة الحزبية في مصر " [٣] و تتناول مدى قدرة أحزاب المعارضة على التنافس الحزبي مع الحزب الوطني الحاكم في الانتخابات و العوامل التي ترجح كفة الأخير و دراسة هدى راغب بعنوان " دراسة مقارنة لعملية التحول من الحزب الواحد إلى التعددية في كلا من تركيا و البرتغال و مصر "[٤] و هي دراسة مقارنة بين عملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية في كلا من تركيا و البرتغال و مصر .

و سوف تستفيد الباحثة من هذه الدراسات في دراسة الحزب الوطني الديمقراطي خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ .وفى هذا الإطار يمكن أن تمثل الدراسة إضافة متواضعة في مجال دراسة الأحزاب السياسية في مصر خاصة و أنه هناك نقص في الدراسات التي تناولت بالتحليل الحزب الوطني الديمقراطي خاصة منذ عام ٢٠٠٢ .

سابعا :المنهج

سوف يقوم الباحث باستخدام الاقتراب المؤسسي الجديد كاقتراب للدراسة حيث يرى الباحث أن الدراسة سوف تستفيد بشكل أساسي من هذا الاقتراب، و بالأساس يقوم الاقتراب المؤسسي الجديد The New Institutionalism على انتقاد المؤسسية التقليدية التي تغرق في الوصف

---

(٢) السيد زهره، " أحزاب المعارضة و سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر " (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٦)

(٣) محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبي في مصر، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

(٤) صلاح سالم زرنوقة، المنافسة الحزبية في مصر ١٩٧٦- ١٩٩٠، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

(٥) Hoda Ragheb Awad, Comparative Study of the transformation from a one party to a multi – party system Turkey, Portugal and Egypt, PHD (Cairo: Faculty of Economics and Political Science 1990).